

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية -دراسة حالة بنكي Fransabank و Bnp
Paribas العاملة بالجزائر خلال الفترة (2015-2020) -

**Evaluate the financial performance of commercial banks using the ratios of
liquidity and profitability –A case study of Fransabank and Bnp Paribas
operating in Algeria during the period (2015-2020)-**

نكاع ريان¹ ، د. بوالكور نور الدين²

¹ جامعة 20 أوت 1955، مخبر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال -سكيكدة (الجزائر)، r.nekaa@univ-skikda.dz

² جامعة 20 أوت 1955، مخبر اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال -سكيكدة (الجزائر)، n.boulkour@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2023/06/15

تاريخ القبول: 2023/03/10

تاريخ الارسال: 2022/04/10

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنكين: Fransabank و Bnp Paribas اعتمادا على نسب السيولة والربحية، باستخدام القوائم المالية للبنكين محل الدراسة خلال الفترة (2015-2020). وقد توصلت الدراسة إلى أن التحليل باستخدام نسب السيولة والربحية يساهم في تقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة، بالكشف عن مختلف مواطن القوة والضعف من حيث الهدفين المتلازمين (السيولة والربحية)، وكذا التعرف على كفاءة البنكين في اختبار أصولهما واستخدام أموالهما الخاصة، ومدى قدرتهما على مواجهة مختلف الالتزامات المالية. كلمات مفتاحية: تقييم الأداء المالي، النسب المالية، السيولة، الربحية، القوائم المالية.

تصنيفات JEL: G21, G32

Abstract:

This study aimed to evaluate the financial performance of the two banks: Fransabank and Bnp Paribas based on liquidity and profitability ratios, using the financial statements of the two banks under study during the period (2015-2020).

The study concluded that the analysis using the ratios of liquidity and profitability contributes to evaluating the financial performance of the two banks under study, by revealing the various strengths and weaknesses in terms of the two interrelated goals (liquidity and profitability), as well as identifying the efficiency of the two banks in choosing their assets and using their own funds, and their ability to cope with various financial obligations.

Keywords: Evaluate Financial Performance, Financial Ratios, Liquidity, Profitability, Financial Statements.

JEL Classification Cods: G21, G32

المؤلف المرسل: نكاع ريان، الإيميل: r.nekaa@univ-skikda.dz

المقدمة:

تعد البنوك الدعامة الأساسية وحجر الزاوية لمختلف الاقتصاديات نظرا للدور الفاعل الذي تلعبه من تمويل المشروعات الاستثمارية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم وتطوير النظام المالي، وفي ظل التحولات والتطورات السريعة في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والانفتاح العالمي وتوسع المعاملات البنكية ما يجعل البنوك تعمل في بيئة يغلب عليها الطابع التنافسي وتحفها العديد من المخاطر، الأمر الذي يجعل عملية تقييم أدائها ضرورة ملحة لأهميتها البالغة كونها تعكس كفاءة البنك وفعاليته في استخدام مختلف موارده المتاحة والحكم على مدى تحقيق أهدافه المسطرة وكذا الوقوف على الانحرافات الحاصلة والسعي لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة، لضمان استمرارية البنك في الساحة المصرفية وتقوية موقفه التنافسي وتعزيز مركزه المالي. ويعد التحليل المالي اعتمادا على النسب المالية -نسب السيولة والربحية خاصة- من أبرز وأهم الطرق المستخدمة في تقييم أداء البنوك كونها تشخص وضعها المالي تشخيصا محكما من خلال الربط الدقيق بين مختلف بنود القوائم المالية.

من خلال ما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية نسب السيولة والربحية في تقييم الأداء المالي للبنكين: Fransabank و Bnp Paribas خلال فترة الدراسة؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بتقييم الأداء المالي، وفيما تتمثل أهميته في البنوك التجارية؟
- ماهي أهم نسب قياس السيولة والربحية في البنوك التجارية؟
- هل تساهم نسب السيولة والربحية في الكشف عن مواطن القوة والضعف في البنكين محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

ترتكز الدراسة على فرضية رئيسة مفادها: أن التحليل باستخدام نسب السيولة والربحية يمكن من تقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة بالكشف عن مختلف مواطن القوة والضعف من حيث الهدفين المتلازمين (السيولة والربحية).

أهمية الدراسة:

يغطي موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية -نسب السيولة والربحية بالدرجة الأولى- بمكانة بالغة الأهمية، كونه يعتبر مؤشرا لما حققه البنك من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترة الدراسة من جهة، كما يتيح معرفة الاختلالات وتشخيص مسبباتها والسعي لمعالجتها بشتى الآليات من جهة أخرى أي الوقوف على مواطن القوة والضعف للبنك. كما أن جل الدراسات والأبحاث حول موضوع تقييم أداء البنوك تقتصر على دراسة حالة البنوك العمومية، وللبنوك الخاصة نصيب قليل من هذه الدراسات، فارتأينا من خلال بحثنا هذا دراسة حالة بنكي Fransabank و Bnp Paribas اللذان يندرجان ضمن البنوك الخاصة في الجزائر مما يكسب الدراسة أهمية أكبر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تقييم الأداء المالي لبنكي Fransabank و Bnp Pariba ، وذلك بالاعتماد على نسب السيولة والربحية، كما تهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تقديم الإطار النظري لتقييم الأداء المالي؛
- التعرف على أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية؛
- إبراز أهم مؤشرات السيولة والربحية المستخدمة في تقييم الأداء المالي؛
- الوقوف على نقاط الضعف وتداركها ونقاط القوة ومحاوله تعزيزها، ليضمن البنكان الاستمرارية وتحقيق أعلى العوائد في ظل البيئة التنافسية المحيطة.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب لهذا النوع من المواضيع، وذلك من خلال تجميع التقارير السنوية للبنكين محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020، وحساب نسب السيولة والربحية المختارة وتحليلها ومن ثم تقييم أدائها المالي.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- الحدود المكانية: شملت دراستنا على بنكين، بنك Fransabank وبنك Bnp Paribas، وهي بنوك خاصة عاملة بالجزائر. ويرجع اختيار البنكين محل الدراسة نظرا لتوفر قوائمها المالية على مواقعها الالكترونية على الانترنت واستمرارية نشاطها خلال فترة الدراسة من 2015 إلى 2020.

- الحدود الزمنية: امتدت الحدود الزمنية للدراسة ستة سنوات معبرة عن السنوات المالية من 2015 إلى غاية 2020.

الدراسات السابقة:

فيما يلي سنحاول استعراض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بالموضوع كما يلي:

- دراسة (بودشيشة و كحول، 2021): هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للبنوك الخاصة والأداء المالي للبنوك العمومية العاملة في الجزائر من حيث الربحية والسيولة وهذا من خلال حساب النسب المالية للبنوك المختارة في الدراسة (أربعة بنوك خاصة ومثلها بنوك عمومية) ثم تحليلها ومقارنة متوسطاتها بالاعتماد على الاختبار T وهذا خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2019. وظهرت نتائج الدراسة أنه توجد مجموعة من نقاط القوة ومجموعة من نقاط الضعف التي تعكس التباين في الأداء المالي بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية، كما وأظهرت نتائج تحليل الربحية أن الأداء المالي بينهما متقارب، في حين أن نتائج تحليل نسب السيولة تظهر أفضلية البنوك الخاصة على البنوك العمومية في هذا الجانب.

- دراسة (لعراف، 2020): تهدف الدراسة إلى تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية عموما، وتخصيص الدراسة من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية (BADR)، وذلك خلال الفترة (2011-2017)، والتعرف على نقاط قوة البنك وإبراز أسباب الاختلالات الحاصلة فيه، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج

أهمها: بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (BADR) لم ينجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدي السيولة والربحية من أجل تحسين أدائه المالي، فالتحليل أظهر أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات وذلك بالرغم من مساهمتها في رفع هوامش فوائده ودرجة استخدام أصوله، وأن الإدارة التقليدية للأصول والخصوم لا تؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

- **دراسة (عابد، 2018):** تهدف الدراسة إلى مقارنة الأداء للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين في الفترة (2010-2017) معتمدة على متوسطات مؤشرات السيولة والربحية، وأهزت النتائج عدم استقرار في البيئة الاقتصادية الفلسطينية والتي أثرت على نتائج الأداء للسيولة والربحية، حيث سجل أعلى مؤشرات السيولة في البنك الإسلامي العربي بنسبة 55.67%، أما مؤشرات الربحية فقد كانت أفضل النتائج في بنك فلسطين. وهذا يؤكد أن المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية أكثر من البنوك التجارية لعدم مقدرتها على توفير السيولة في أي وقت، وتوصي الدراسة بضرورة اعتماد مؤشرات السيولة والربحية في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف لما لها من أهمية في تحديد درجات ومستويات الأمان لتجنب المخاطرة.

- **دراسة (عزوزة، 2017):** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013)، وتصادف هذه الفترة الأزمة المالية العالمية والتي انتشرت في العالم في أواخر سنة 2008، حيث تعالج إشكالية هذا البحث مستوى الأداء المالي لهذه البنوك خلال نفس الفترة، ولأجل ذلك استخدمت النسب المالية لعدة جوانب، جانب السيولة، العائد، وجودة الأصول، المديونية وأيضا المخاطرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأداء المالي لهذه البنوك كان ضعيفا بالرغم من ارتفاع نسبة السيولة وأيضا نسبة كفاية رأس المال، وذلك نتيجة لانخفاض العائد وارتفاع نسبة المديونية والمخاطرة في هذه البنوك.

- **دراسة (كرومي، 2016):** هدفت الدراسة إلى تقييم أداء ثلاثة بنوك تجارية تعمل بالجزائر، وهي البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2005-2012)، وبنك ترست خلال الفترة (2007-2014) واعتمدت الدراسة في تقييمها على التحليل بواسطة نسب الربحية ونسب السيولة ونسب ملاءة رأس المال بالتطبيق على البنوك محل الدراسة، كما تم مقارنة أداء البنوك الثلاثة للفترة (2007-2012)، باعتبارها الفترة التي توفرت فيها المعلومات والبيانات المالية لكافة البنوك عينة الدراسة، وتظهر نتائج الدراسة انخفاض أداء البنك الوطني الجزائري، كما أبدى بنك البركة كفاءته العالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح وكذا قدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك بتحقيقه لمعدلات مرتفعة للسيولة، وتميز بنك ترست بقدرته العالية على رد الودائع وعلى امتصاص خسائر الأصول الخطرة.

- **دراسة (Ratnovski, 2007):** هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية احتفاظ البنك بأصول سائلة وتحسين مستوى الشفافية في البنك لتسهيل مهمة إعادة التمويل كما بينت أهمية دور إدارة مخاطر السيولة في توفير الاحتياجات النقدية للبنك وقد أجريت الدراسة على عدد من الاختبارات العملية لتطوير نموذج يربط بين مخاطر السيولة ودرجة الشفافية في مرحلة الحاجة للتمويل، وخلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أبرزها: أهمية مستوى الشفافية والحفاظ على الرقابة

الداخلية في إدارة مخاطر السيولة، ارتباط مخاطر السيولة في إعادة التمويل من خلال شفافية نقل المعلومات، السيولة الأمثل تؤدي إلى خيارات استثمارية متعددة ولكن الشفافية ليست قادرة على تصميم نموذج أمثل للسيولة، لا سيما في الاقتصاديات المتقدمة قد تلعب الأسواق دورا أكبر في تنظيم السيولة والحد من مخاطرها.

- دراسة (Tabash & Hassan, 2017): وهدفت هذه الدراسة إلى قياس وتقييم السيولة والربحية والملاءة المالية للبنوك الإسلامية والتجارية في دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (2011-2014)، وتم استخدام السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة لتحليل البيانات، وأظهرت النتائج وجود اختلافات جوهرية بين البنوك الإسلامية والتجارية من ناحية السيولة، حيث تحتفظ البنوك الإسلامية بنسب سيولة سليمة، في حين أن نسب الربحية وكفاية رأس المال جيدة في البنوك التجارية، كما أظهرت النتائج أيضا وجود اختلافات جوهرية في الربحية بين البنوك الإسلامية والتجارية الإماراتية، وأشارت نتائج تحليل الانحدار المتدرج إلى أن السيولة هي عامل محدد للربحية في البنوك الإسلامية، في حين أن السيولة وكفاية رأس المال هما عاملان محددان للربحية في البنوك التجارية في دولة الامارات.

- دراسة (Alrawashid & and others, 2014): وهدفت الدراسة إلى تحليل نسب الربحية في المصارف المالية الإسلامية والتقليدية، باستخدام مؤشرات النسب المالية وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2003 إلى 2011، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدة اختلافات بين أداء المصارف الإسلامية والتقليدية محل الدراسة. وبناء على ما سبق فقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، الأمر الذي يعكس الأهمية البالغة لهذا الموضوع، كما تم استخدام نسب السيولة والربحية في العديد من هذه الدراسات لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية فاجمع بعضها على نفس النتائج كما اختلف البعض الآخر في النتائج المتوصل إليها، وتواصل دراستنا البحث بالاتجاه ذاته قاصدة تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية، وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة المعروضة في كونها تدرس حالة بنك Bnp Paribas و Fransabank وهما من البنوك الخاصة حيث تشهد هذه الأخيرة نصيب قليل من الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة مقارنة بالبنوك العمومية، بالإضافة إلى أن الدراسات السابقة لم تتطرق لدراسة حالة البنكين محل الدراسة، هذا إلى جانب فترة الدراسة، فقد تناولت دراستنا سنوات حديثة كسنة 2019 وسنة 2020 والتي تعتبر آخر سنة وفر البنكان قوائمها المالية، وهي أهم النقاط التي اختلفت فيها دراستنا عن الدراسات السابقة المعروضة.

1- الإطار النظري لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

1-1- مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

1-1-1- مفهوم الأداء

هو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بشكل يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، أو هو انعكاس لقدرة المؤسسة، وقابليتها ذات المدى الطويل، والتي تتعلق بأهداف الاستمرار والتكيف والنمو (الداوي، 2009، صفحة 218). ويرتكز مفهوم الأداء على عنصرين هما الكفاءة والفعالية، فالكفاءة تتمثل في القدرة على أداء الأشياء بطريقة صحيحة، ومن ثمة فهي تعتمد على مفهوم المدخلات والمخرجات فالنظام الكفاء هو الذي يتمكن من تحقيق مخرجات

تفوق المدخلات المستخدمة، أما الفعالية تعبر عن القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة، فهي بذلك معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المرجوة (بختي، 2018، صفحة 86).

1-1-2- مفهوم الأداء المالي

يعبر عن "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية" (دادن و حفصي، 2014، صفحة 24). كما يعرف الأداء المالي على أنه: أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانِب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة (الخطيب، 2009، الصفحات 45-46).

1-1-3- مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك

تعرف (عزوزة، 2017، صفحة 84) عملية تقييم الأداء على أنها: "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، حيث تهتم بتحقيق الأهداف المخططة والمحددة مسبقاً، بالإضافة إلى قياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية"

وتعرف عملية تقييم الأداء المالي للبنوك على أنها: الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط البنك بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً بهدف الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها، مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلاً وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة (مزيان، 2009، صفحة 26).

أما (كرومي، 2016، صفحة 135) فتعرف عملية تقييم الأداء المالي للبنوك بأنها عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أدت بها موارده خلال فترة زمنية معينة، وهناك من يرى أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة.

من خلال ما تقدم يمكن إعطاء تعريف لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية بأنها الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المصرفي والتي تشمل دراسة مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه المسطرة وقدرته على توظيف موارده المتاحة توظيفاً أمثلاً وذلك خلال فترة زمنية معينة، لكشف الانحرافات والاختلالات الحاصلة والسعي لتشخيص مسبباتها ومعالجتها باتخاذ القرارات الرشيدة والمناسبة لتعزيز مركزه المالي والحفاظة على حصته السوقية في الساحة المصرفية والمالية.

1-2- أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يهدف تقييم الأداء في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، وتعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الأداء، فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة السوء فيه، أما المقارنة بمؤشرات النشاط فإن لها أهمية خاصة، حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي، ومن

المستحيل تغير الأداء الماضي من خلال تقييم هذا الأداء، لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي (محصول و موصو، 2019، الصفحات 123-124).

1-3-مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمر عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بعدة مراحل أساسية ومتعاقبة يمكن إبرازها فيما يلي (سعودي، 2018، الصفحات 32-33):

المرحلة الأولى: هي مرحلة جمع البيانات والمعلومات حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة، من أجل حساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري؛

المرحلة الثانية: هي مرحلة تحليل البيانات والمعلومات ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحياتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري؛

المرحلة الثالثة: هي مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري؛

المرحلة الرابعة: يتم في هذه المرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات من أجل ضمان تحقيق أداء أمثل للبنك؛

المرحلة الخامسة: يتم تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

2-الإطار النظري للسيولة والربحية

2-1-السيولة المصرفية

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية، وتعني قدرة المصارف على تلبية والإيفاء بالتزاماتها بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر.

2-1-1-مفهوم السيولة المصرفية

تعرف السيولة المصرفية بأنها: قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقرضين لتلبية حاجات المجتمع، وتعرف أيضا بأنها قدرة المصرف على تسديد جميع التزاماته التجارية نقدا، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة (زاهر، 2014، صفحة 400).

ويعرف (احلاسه، 2013، صفحة 39) السيولة المصرفية بأنها: احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله.

من خلال تعاريف السيولة فإن لها ثلاثة أبعاد تتمثل في (Howells & Bain, 2007, p. 9) :

- ✓ **الوقت:** وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصل إلى سيولة؛
- ✓ **المخاطرة:** هي احتمال انخفاض قيمة الأصل المراد تسييله؛
- ✓ **التكلفة:** وهي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها البنك ولا بد من وجودها في عملية تسييل الأصل.

وتحظى السيولة المصرفية بأهمية بالغة نوجزها فيما يلي (حماد، 2012، الصفحات 13-14):

- تمثل السيولة ميزة للبنك لإكسابه سمعة طيبة لدى كل الأطراف المتعامل معها من زبائن، مستثمرين، جهات رقابية... إلخ وتعزيز ثقتهم.
- إدارة السيولة الجيدة تؤدي إلى سهولة الحصول على مصادر التمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها وتجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.
- التخطيط الجيد للسيولة ينتج عنه زيادة ربحية البنك وقدرته على الاستمرار والنمو.
- تعد السيولة المصرفية مؤشرا إيجابيا للسوق المالية والمودعين والإدارة.
- تسمح الإدارة الرشيدة للسيولة بتجنب الوقوع في ثغرات نقدية أو مأزق العجز النقدي في الفترات القصيرة وبتبعية المخاطر المالية.
- تعد السيولة المصرفية مؤشرا لقياس المركز المالي للبنوك من حيث قياس قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

2-1-2-العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

تتأثر السيولة المصرفية بمجموعة من العوامل نجلها فيما يلي (فرحات و لعرف، 2019، الصفحات 353-354):

- **عمليات الإيداع والسحب على الودائع:** تؤدي عمليات السحب على الودائع نقدا، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري، وبالتالي تقلص سيولته، أما عمليات الإيداع (تحويل النقود القانونية إلى ودائع) فإنها تعمل على زيادة السيولة.
- **معاملات الزبائن مع الخزينة العمومية:** بإمكان سيولة البنك التجاري أن تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء البنك التجاري دائنين للخزينة.

- **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:** تزداد سيولة البنك التجاري إذا كان رصيد حسابه الجاري دائنا لدى البنك المركز، نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية.
- **علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية:** يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، ومن خلال التحكم في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وسعر إعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة.

2-1-3- مكونات السيولة المصرفية

تتكون السيولة المصرفية من العناصر التالية (بوعبدلي و طبي، 2015، صفحة 108):

2-1-3-1-2- الاحتياطيات الأولية: هي الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك دون أن يكسب منها عائدا وتتكون من:

- النقد بالعملة المحلية أو الأجنبية في الصندوق؛
- الودائع النقدية لدى البنك المركزي؛
- الودائع لدى البنوك المحلية الأخرى؛
- الصكوك تحت التحصيل؛
- الودائع لدى البنوك الأجنبية في الخارج.

كما أن هناك من يصنفها إلى احتياطيات قانونية (يحتفظ بها البنك وفقا للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي) وأخرى غير قانونية (يحتفظ بها البنك وفقا لسياسته المصرفية)

2-1-3-2- الاحتياطيات الثانوية: هي عبارة عن موجودات سائلة تدر عائدا وتشمل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، تتكون من جزئين الأول محدد قانونا يسمى بالاحتياطيات القانونية ويأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الخزينة، أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية فيكون محددًا بحسب سياسة المصرف التجارية فهي بمثابة ادخار اختياري يستخدم عند الحاجة إليه، ويمتاز بقصر آجال الاستحقاق وضعف العائد كما تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وأيضا في تحقيق بعض الأرباح للبنك.

2-1-4- نسب السيولة

تختص هذه النسب بقياس مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ولمقابلة السحوبات المفاجئة من العملاء في مواعيد استحقاقها دون أي تأخير قد يعرض البنك للخطر وفي دراستنا سنقوم باستخدام نسبتي للسيولة:

- **نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع:**

وهي نسبة رصيد محفظة النقدية لدى البنك إلى مجموع ودائعه، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في المواعيد المحددة (لعراف، 2020، صفحة 64) إذ تعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل المودعين ونرمز لهذه النسبة بـ **LA**. ويتم حساب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{النقدية (النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

- نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول:

تقيس هذه النسبة العلاقة بين النقدية والأصول في البنك فارتفاع هذه النسبة إنما يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية، معناه أنها تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في أصول سريعة التحول إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل (محصول و موصو، 2019، صفحة 125)، وتحتسب هذه النسبة بقسمة نقدية البنك أي (الأصول السائلة) على إجمالي الأصول ونرمز لها بـ **LB**. ونعبر عنها بالصيغة التالية:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

- نسبة التوظيف:

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وفي ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنها تظهر انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين، كما ويجب أن لا تتجاوز هذه النسبة 80% (دريدي، 2018، صفحة 143). ونرمز لهذه النسبة بـ **LC**، ويمكن استخراجها من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

ويتبين أن النسبتين الأولى والثانية (نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ونسبة النقدية إلى إجمالي الأصول) تربطها علاقة طردية بالسيولة، فكلما زادت النسبتين زادت السيولة والعكس صحيح، بينما ترتبط نسبة التوظيف بعلاقة عكسية بالسيولة.

2-2-الربحية المصرفية

تعتبر الربحية أساس الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية التي تمكنها من البقاء والاستمرارية، وتدعيم مركزها المال، وزيادة حقوق ملكيتها، مما يجعلها ذات كفاءة أكبر وقادرة على مواجهة مختلف المخاطر التي تتعرض لها والوفاء بالتزاماتها أمام كل الأطراف وكذا تدعيم الثقة بها، كما تمثل انعكاسا إيجابيا للقرارات والسياسات السليمة المتخذة من طرف إدارة البنك التجاري.

2-2-1- مفهوم الربحية المصرفية

ينصرف مفهوم الربحية إلى كلمتين هما الربح والقدرة، إذ يشير مصطلح الربح إلى قدرة سلطة الكيان التجاري على تحقيق الأرباح. أما القدرة فتدل على أداء الكيان التشغيلي، ويمكن تعريف الربحية على أنها: القدرة على استثمار الأموال لتحقيق العوائد من استخدامها (ظاهر و مُجدّد، 2018، صفحة 10). الربح محاسبيا عن الزيادة في إجمالي الإيرادات على إجمالي التكاليف خلال فترة زمنية معينة، أما من الناحية الاقتصادية فيعبر الربح عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن التكاليف مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة (ادوب و قصاب، 2020، صفحة 86).

ويرى (القذافي، 2012، صفحة 47) أن الربحية تعبر عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتعد الربحية هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الجزئية وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات وإما من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها، والمقصود بالاستثمارات قيمة الأصول أو حقوق الملكية، كما تعد الربحية مقياسا أفضل من الربح للحكم على كفاءة المنشأة، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات التي أسهمت في تحقيقه، بينما الربحية توجد مثل هذه العلاقة، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع عوائد الفترات الأخرى، وكذا المنشآت الأخرى، كما تساعد في التعرف على الاتجاه الذي تتخذه أداء المنشأة.

وتمثل الربحية المصرفية المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية وجودة إدارتها، ذلك أن الربحية في صورة أرباح محتجزة تعد أحد المصادر الرئيسية لتوليد المال، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف البنوك الراجعة وذات راس المال الكافي (مرسلي و بوعبدلي، 2019، صفحة 350).

2-2-2- العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية: تواجه البنوك التجارية عند سعيها لتحقيق مختلف أهدافها عدة عوامل من شأنها أن تؤثر على ربحيتها، نوجز أبرز هذه العوامل في الجدول التالي:

الجدول(01): العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية

العوامل الخارجية	العوامل الداخلية
- الظروف الاقتصادية والسياسية	- أرباح أو خسائر الأوراق المالية
- التشريعات القانونية والضوابط المصرفية	- إدارة البنك
- السياسة النقدية	- حجم البنك
- الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي	- هيكل الودائع
	- توظيف الموارد
	- أرباح أو خسائر القروض
	- السيولة
	- عوامل أخرى كعمر البنك، عدد موظفيه وعدد فروع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (لعراف، 2020، صفحة 84)

2-2-3-نسب الربحية

وهي النسب التي تقيس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد استغلالاً أمثلًا لتحقيق الأرباح، وهناك العديد من النسب التي تعبر عن الربحية في البنوك وستنطرق لتوعين منهما نظراً لأنهما من أهم النسب المعبرة عن الربحية من جهة ومن جهة أخرى لأنهما النسبتين المختارتين لقياس ربحية البنكين محل الدراسة:

- معدل العائد على الأصول ROA :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة إدارة البنك في توليد أرباح من موجوداته، أي نصيب كل وحدة من الموجودات من صافي الربح (كرومي، 2016، صفحة 138)، فارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على الإدارة المثلى للأصول والتوظيف الكفء للمصادر المالية عن طريق المفاضلة المدروسة والممتازة لأوجه الاستخدامات الأكثر ربحية، كما يظهر هذا المؤشر قدرة البنك على الحصول على ودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة، ويحتسب معدل العائد على الأصول بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل (النتيجة الصافية) على إجمالي الأصول، وتكون على شكل نسبة مئوية، وتعد النسبة المثالية أكبر من 1% (بودشيشة و كحول، 2021، صفحة 139). ويتم حسابه على النحو التالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

- معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

هو مقياس الأداء الداخلي لقيمة المساهمين، وهو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعاً للأداء، لأنه يقترح تقييماً مباشراً للعائد المالي لاستثمار المساهم، أي أنه حسابه متاح بسهولة للمحللين بالاعتماد فقط على المعلومات العامة، ويسمح بالمقارنة بين البنوك المختلفة. كما تقوم هذه النسبة بقياس العائد المتحقق على استثمار أموال المالكين، كما تقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموالهم وتعد معياراً لتنظيم الثروة. فكلما كان العائد على حقوق الملكية أعلى كلما دل ذلك على أن الأداء الإداري (إدارة الأصول والخصوم في البنك) أفضل ومع ذلك قد يكون العائد المرتفع على حقوق الملكية ناتجاً عن الديون (الرافعة المالية) أو العائد المرتفع على الأصول (بودشيشة و كحول، 2021، صفحة 138). ويحتسب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل (النتيجة الصافية) على إجمالي حقوق الملكية، وتعتبر النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من 15% (عزوزة، 2017، صفحة 88). ويتم حساب العائد على حقوق الملكية من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

- معدل العائد على الودائع ROD:

ويقاس هذا المعدل مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها من المودعين، ويمكن التعبير عنه بالصيغة التالية:

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

2-3- العلاقة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية

من أهم واجبات المدير المالي الموازنة بين السيولة والربحية والمحافظة على ذلك باستمرار، وإن هذا الواجب ينطوي على صعوبة كبيرة ذلك أن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، ولهذا فإن المدير المالي قد يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان، نظرا لأن العلاقة بين السيولة والربحية علاقة عكسية أي كلما زادت درجة السيولة قلت درجة الربحية والعكس بالعكس، لذلك نجد مثلا الأصول السائلة الحاضرة مرتفعة لكنها لا تدر عائدا على البنك وهذا لعدم استغلال الأموال في استثمارات بإمكانها أن تدر عوائد، على الرغم من أن القروض والمراجحات والسلفيات تحقق أرباح وعوائد كبيرة لكنها تعد من القيم الأقل سيولة لدى المصارف. وهنا يجب أن تكون مفاضلة بين هذين الهدفين (السيولة والربحية) من قِبل البنوك، بحيث ألا تهتم البنوك بالسيولة على حساب الربحية وعدم الاستثمار بالفائض مما يعرض البنك إلى عدم البقاء لفترة طويلة ومن ثم الانسحاب من السوق، أو الاهتمام بالربحية على حساب السيولة مما قد يعرضها في المستقبل القريب إلى العجز عن الوفاء بالالتزامات مما قد يؤدي إلى إنهاء حياة البنك، لذا يجب على إدارة البنك السعي الدائم إلى المفاضلة والموازنة بين هدي السيولة والربحية (عابد، 2018، صفحة 218).

3-تقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة

تشمل عينة الدراسة بنكين من البنوك الخاصة العاملة بالجزائر، بنك Fransabank وبنك Bnp Paribas، بغية الالتفاتة للقطاع الخاص في المجال المصرفي نظرا لاقتصار جل الدراسات حول موضوع تقييم أداء البنوك على البنوك العمومية. وسنقوم في هذا المحور بتقديم موجز للبنكين محل الدراسة، ومن ثم حساب نسب السيولة والربحية المختارة في الدراسة اعتمادا على القوائم المالية للبنكين محل الدراسة المتمثلة خصوصا في قائمة الميزانية العامة التي تشمل الأصول والخصوم وكذا جدول حسابات النتائج، للفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2020 باستخدام مجموعة من البنود والمتمثلة أساسا في إجمالي كل من: الأصول، النقدية، الودائع، النتيجة الصافية وحقوق الملكية. ليتم تحليل النسب التي تم احتسابها واستخراج النتائج لتقييم أداء البنكين مع الوقوف على مواطن الكفاءة والضعف لكليهما من حيث السيولة والربحية.

3-1-تقديم البنكين محل الدراسة

- **بنك Fransabank العامل بالجزائر:** بدأ فرنسبنك في الجزائر نشاطه في ممارسة العمليات المصرفية بتاريخ 1 أكتوبر 2006، وهو عبارة عن شركة لبنانية مساهمة؛ تم تأسيسها برأس مال مختلط، وهي اليوم واحدة من أهم البنوك الرائدة في القطاع، وتعمل على خدمة نسبة عالية من العملاء، حيث تضم كوادراً مؤهلة ومدرّبة من الموظفين، الأمر الذي يضمن تلبية احتياجات ومتطلبات كافة المتعاملين معه؛ والمؤلفين من الشركات على اختلاف أحجامها؛ سواء

كانت صغيرة أو متوسطة، إلى جانب المجموعات الوطنية والدولية الكبيرة ويضم 14 وكالة برأس مال يقدر بـ 15 مليار دج (FRANSABANK , 2015-2020).

- **بنك Bnp Paribas**: تم تأسيس بنك بي إن بي باريبا في الجزائر خلال عام 2002؛ بهدف التوسع وبناء شبكة واسعة من الوكالات فيها، فيما بات اليوم يمثل واحداً من أهم وأكبر البنوك المتواجدة على الأراضي الجزائرية، حيث استطاع خلال عدة سنوات بأن يصبح مصنفاً ضمن أفضل البنوك التي تنتمي للقطاع الخاص في البلاد، ويعود ذلك بفضل ما يتميز بتقديمه من خدمات ومنتجات وحلول مالية ومصرفية على مستوى عالي من الجودة والكفاءة، حيث يعمل على خدمة شريحة واسعة من العملاء؛ والذين يصنفون بدورهم كأفراد وشركات ومؤسسات ويضم 73 وكالة براس مال 20 مليار دج (Paribas, Bnp, 2015-2020).

والجدول الموالي يوضح نسب السيولة والربحية المعتمدة في الدراسة وطريقة قياس كل نسبة:

الجدول(02): نسب السيولة والربحية المعتمدة في الدراسة

النسب المالية	رمز النسبة	طريقة قياس النسبة
نسب السيولة	LA	النقدية / إجمالي الودائع
	LB	النقدية / إجمالي الأصول
	LC	القروض والسلف / إجمالي الودائع
نسب الربحية	ROA	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
	ROE	النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية
	ROD	النتيجة الصافية / إجمالي الودائع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مختلف مراجع الإطار النظري للدراسة

3-2- تحليل نسب السيولة

يوضح الجدول رقم (03) أدناه نتائج حساب نسب السيولة (نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع LA) و(نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول LB) في البنكين محل الدراسة خلال الفترة (2015-2020)

الجدول(03): نسب السيولة في البنكين محل الدراسة خلال الفترة (2015-2020)

البنك	نسب السيولة	السنوات						المتوسط
		2020	2019	2018	2017	2016	2015	
Fransabank	LA	30.05%	31.38%	24.53%	49.79%	35.29%	64.63%	39.28%
	LB	19.06%	21.31%	17.36%	33.23%	20.67%	33.22%	24.14%
	LC	101.82%	92.15%	95.74%	82.84%	106.67%	104.15%	97.23%
Bnp Paribas	LA	38.49%	29.13%	31.16%	25.17%	30.61%	24.50%	29.84%
	LB	30.34%	23.21%	24.93%	20.23%	22.55%	19.12%	23.40%
	LC	70.59%	81.46%	80.02%	81.73%	78.49%	93.93%	81.04%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين محل الدراسة

(FRANSABANK , 2015-2020)(Paribas, Bnp, 2015-2020)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن النسبة LA غير مستقرة وتميزت بتذبذب مستمر طيلة فترة الدراسة لدى البنكين حيث سجل بنك Fransabank أعلى نسبة تقدر ب 64.63% سنة 2015، وكانت أدنى نسبة له 24.53% وذلك سنة 2018، أما بالنسبة لبنك Bnp Paribas فأعلى نسبة سجلها قدرت ب 38.49% في آخر سنة للدراسة (2020) نظرا لضخه مبالغ إضافية معتبرة في الصندوق في هذه السنة، وقدرت أدنى نسبة ب 24.50% سنة 2015. ويمكن القول أن البنكين يتميزان بأداء جيد في مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين مع تفوق بنك Fransabank على بنك Bnp من حيث هذه النسبة حيث قدر المتوسط خلال فترة الدراسة ب 39.28% و 29.84% على التوالي.

أما فيما يخص نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول فقد شهدت تباينا في الارتفاع والانخفاض من سنة إلى أخرى في بنك Fransabank حيث بلغت أعلى قيمة لها 33.23% سنة 2017 وذلك نتيجة ارتفاع الأصول السائلة (النقدية) لهذه السنة مقارنة بمختلف سنوات الدراسة، وبلغت أدنى نسبة بنفس البنك 17.36% وذلك في السنة الموالية للسنة التي سجلت أعلى نسبة (أي في سنة 2018) وبطبيعة الحال يرجع هذا الانخفاض لقلّة الأصول السائلة بنحو 31.63% عن سنة 2017 مما يقلل من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في هاته السنة. أما بشأن بنك Bnp فقد شهدت النسبة تذبذبا طفيفا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2020 قدرت ب 30.34% نظرا لزيادة الأرصدة النقدية للبنك خلال السنة الأخيرة. ويظهر نفس الجدول نسبة التوظيف LC والتي شهدت ارتفاعا طيلة سنوات الدراسة في كلا البنكين، حيث لم تقل هذه النسبة في بنك Fransabank عن 80% وقدرت أعلى نسبة ب 106.67% سنة 2016، كما لم تقل نفس النسبة عن 70% في بنك Bnp Paribas، الذي سجل أعلى نسبة سنة 2015 مقدرة ب 93.93%، فرغم تذبذب قيم نسبة التوظيف في البنكين خلال سنوات الدراسة إلا أن كلاهما سجل نسب مرتفعة بمتوسط عام 97.23% لبنك Fransabank و 81.04% لبنك Bnp Paribas، وهو الأمر الذي يعكس التوظيف الجيد للبنكين للأموال، وهو مؤشر جيد من حيث التأثير الإيجابي على الأرباح التي يحققها البنكين من جهة، ودلالة على كفاءتهما في تلبية القروض المصرفية للزبائن من جهة أخرى، إلا أنه وكما أشرنا سابقا إلى العلاقة العكسية بين نسبة التوظيف والسيولة، قد تظهر خطورة باتجاه السيولة في حالة اقبال المودعين على السحب المفاجئ لودائعهم مما يضع البنكين في وضع حرج خاصة بنك Fransabank الذي تفوق على بنك Bnp Paribas من حيث هذه النسبة، وهو الأمر الذي يستوجب ضرورة أخذ الحيطة والحذر فيما يتعلق باستثمار الودائع في منح قروض مصرفية إضافية.

3-3- تحليل نسب الربحية

يمثل الجدول رقم (04) نتائج حساب نسب الربحية (معدل العائد على الأصول ROA) و(معدل العائد على حقوق الملكية ROE) خلال فترة الدراسة (2015-2020)

الجدول(04): نسب الربحية ROA و ROE في البنكين محل الدراسة خلال الفترة (2015-2020)

المتوسط	السنوات						نسب الربحية	البنك
	2020	2019	2018	2017	2016	2015		
2.01%	1.78%	2.68%	2.02%	1.94%	2.08%	1.54%	ROA	Fransabank
7.12%	8.71%	9.96%	8.37%	6.63%	5.70%	3.35%	ROE	
3.18%	2.81%	3.95%	2.85%	2.91%	3.55%	2.99%	ROD	
1.44%	1.02%	1.79%	2.01%	0.90%	1.47%	1.47%	ROA	Bnp Paribas
10.91%	6.70%	12.57%	14.35%	6.98%	11.80%	13.09%	ROE	
1.81%	1.29%	2.25%	2.51%	1.12%	1.81%	1.89%	ROD	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للبنكين محل الدراسة

(Paribas, Bnp, 2015-2020)(FRANSABANK , 2015-2020)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسب معدل العائد على الأصول في بنك Fransabank جيدة حيث بلغت أعلى نسبة 2.68% سنة 2019 وأدنى نسبة قدرت ب 1.54% وذلك سنة 2015 وبلغ متوسط الدراسة في البنك 2.01% خلال سنوات الدراسة وهو ما يعكس كفاءة البنك في توليد أرباح اعتمادا على موجوداته المتاحة، أما بالنسبة لبنك Bnp فقد شهد نسب متفاوتة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى نسبة 2.01% وذلك سنة 2018، وقدر متوسط معدل العائد على الأصول في هذا البنك ب 1.44%، مما يعني أن بنك Bnp هو الآخر قادر إلى حد ما على توليد أرباح باستخدام موجوداته (أداء متوسط)، وتفوق بنك Fransabank عليه من حيث هذا المعدل.

من خلال نفس الجدول يتضح أن نسب معدل العائد على حقوق الملكية في بنك Fransabank لم ترق إلى المستوى المطلوب على الرغم من أنها كانت في حالة تحسن خلال سنوات الدراسة إلا سنة 2020 شهد انخفاضاً طفيفاً مقارنة ب السنة السابقة وقدر الانخفاض بنسبة 1.25% أما بالنسبة لبنك Bnp فقد سجل المعدل تذبذباً واضحاً خلال سنوات الدراسة فكانت أعلى نسبة سنة 2018 حيث بلغ المعدل 14.35% لإرتفاع صافي الأرباح بهذه السنة، وقدرت أدنى نسبة ب 6.70% سنة 2020 ويرجع ذلك للزيادة في حقوق الملكية وانخفاض صافي الأرباح مقارنة بباقي سنوات الدراسة وهو ما نرجحه لتداعيات جائحة كورونا على مختلف البنوك بزيادة الاحتياطات ومخصصات مواجهة مختلف المخاطر مقارنة بالزيادة في صافي الأرباح، الأمر الذي يفسر نتيجة السنة الأخيرة. وعلى العموم يمكن الحكم على الأداء الضعيف لبنك Fransabank في توظيف الأموال الخاصة لتوليد العوائد مع تفوق بنك Bnp عليه حيث قدر المتوسط العام لسنوات الدراسة ب 7.12% للأول و10.91% للثاني.

أما فيما يخص معدل العائد على الودائع والذي يعد من المقاييس المهمة ويوضح مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها من قبل الزبائن، ويظهر الجدول تفوق بنك Fransabank على بنك Bnp من ناحية هذا المعدل حيث سجل الأول متوسطاً عاماً قدر ب 3.18% والثاني 1.81%، وكانت أعلى نسبة في Fransabank سنة 2019 ب 3.95%، مما يعكس كفاءة إدارة توليد الأرباح على أموال المودعين مقارنة بالبنك الثاني (Bnp)، الذي شهد انخفاضاً في هذا المعدل في الثلاثة سنوات الأولى من الدراسة، ليرتفع سنة 2018 إلى 2.51% وهي أعلى نسبة سجلها البنك، ليعاود

المعدل الانخفاض في السنتين الأخيرتين أين قدر ب 1.29% في السنة الأخيرة (2020)، ويعزى هذا الانخفاض للسنة الأخيرة إلى انخفاض صافي الأرباح بعد الضريبة بقيمة مضاعفة لهذه السنة مقارنة بالسنة الفارطة، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الأموال المودعة لدى Bnp وتخوفه من استثمار المزيد من الودائع نتيجة تداعيات وباء كورونا في تلك السنة مما جعله يتجنب هذه المجازفة وتقليل استثمار الودائع.

ونلاحظ أن بارتفاع نسبة التوظيف يرتفع معدل العائد على الودائع وذلك في كلا البنكين محل الدراسة. وعليه نخلص إلى العلاقة الوطيدة بين نسبة التوظيف LC والتي تعد من أهم نسب السيولة ومعدل العائد على الودائع ROD والذي يعد من مقاييس الربحية المهمة، فالبنك مخير في أمر الودائع فيما يتبع سياسة الاحتفاظ وبالتالي تزيد سيولته (أي تنخفض نسبة التوظيف)، أو سياسة الاستثمار وبالتالي تقل سيولته (أي ترتفع نسبة التوظيف) بقيامه باستثمار الأموال المودعة لتدر أرباحا، وعليه يزيد معدل العائد على الودائع. وهو الأمر الذي يبين علاقة واتجاه العلاقة بين السيولة والربحية.

الخلاصة:

تحتل عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية مكانة بالغة الأهمية، كونها تسمح بمقارنة الأداء الفعلي لها مع الأداء المتحقق اعتمادا على التحليل المالي باستخدام جملة من النسب المالية على رأسها نسب السيولة والربحية. مما يجعل هذه العملية تعكس كفاءة البنوك في استخدام مختلف الموارد المتاحة لديها، ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، ومن خلال هذه الدراسة تم تقييم الأداء المالي لبنكي Bnp Paribas و Fransabank والتوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- تميز البنكان بأداء جيد في مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين لتوفرهما على نقدية ذات مستوى جيد تمكنهما من ذلك مع تفوق بنك Fransabank على بنك Bnp من حيث هذه النسبة.
- بنك Fransabank له كفاءة جيدة في توليد أرباح اعتمادا على موجوداته المتاحة، ذلك أن نسب معدل العائد على الأصول في هذا البنك كانت جيدة، أما بنك Bnp فقد كان أدائه متوسطا في استغلال أصوله.
- بنك Fransabank غير قادر على تحقيق عوائد اعتمادا على أمواله الخاصة مما يساهم في التأثير على مساهمي البنك، بينما حقق بنك Bnp نسب مقبولة إلى حد ما في توليد العوائد من خلال أمواله الخاصة.
- أثبت البنكان كفاءتهما في تلبية القروض المصرفية للزبائن باستخدام الودائع التي تمكننا من الحصول عليها، حيث شهدت نسبة التوظيف ارتفاعا في كلاهما.
- نجاح إدارة بنك Fransabank في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها من قبل الزبائن وتفوقه على بنك Bnp بهذا الشأن.
- هناك علاقة طردية وطيدة بين نسبة التوظيف LC والتي تعد من أهم نسب السيولة ومعدل العائد على الودائع ROD والذي يعد من مقاييس الربحية المهمة، حيث شهدنا أن بارتفاع الأولى ترتفع الثانية في كلا البنكين، وبحكم العلاقة العكسية بين نسبة التوظيف والسيولة، تتوضح علاقة السيولة بالربحية في البنكين.

من خلال نتائج الدراسة المتوصل إليها فإن الفرضية الرئيسة التي مفادها: أن التحليل باستخدام نسب السيولة والربحية يمكن من تقييم الأداء المالي للبنكين محل الدراسة بالكشف عن مختلف مواطن القوة والضعف من حيث المهدفين المتلازمين (السيولة والربحية) هي فرضية صحيحة.

التوصيات:

- زيادة الاقبال على الدراسات المتعلقة بتقييم الأداء المالي للبنوك، لما تعود به من منفعة تخدم جميع الأطراف المتعاملة مع القطاع المصرفي.
- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية في البنوك التجارية لأجل تقييم أداء محكم ودقيق وترشيد القرارات في مجال النشاط المصرفي.
- إيلاء تحليل السيولة والربحية اهتماما كبيرا من أجل تمكين البنك من الموازنة بين هذين المهدفين الأساسيين له ومنه تعزيز التسيير المصرفي.
- تعزيز إدارة المخاطر داخل البنوك التجارية للتمكن من التحكم السليم في شتى المخاطر بمختلف أنواعها.
- بخصوص البنكين محل الدراسة فعلى بنك Fransabank أن يحسن استغلال أمواله الخاصة لتدر عوائد أكبر، أما بنك Bnp فعليه أن يسعى لتوظيف أمثل لموجوداته المتاحة وكذا أمواله الخاصة لتحسين ربحيته المحققة.
- تقليل مجازفة بنك Fransabank بشأن استثمار الودائع في منح القروض المصرفية لتجنب مخاطر السيولة المحتملة.

المصادر والمراجع:

1. Alrawashid , M., & and others. (2014). The Significant Financial Ratios of the Islamic and Conventional Banks in Malaysia Region. *Research Journal of Applied Sciences*(N° 7), pp. 2838-2845.
2. FRANSABANK . (2015-2020). *Rapports Annuels*. Alger. Consulté le mars 15, 2022, sur <https://www.fransabank.dz/>
3. Howells, P., & Bain, K. (2007). *Financial Markets and Institutions* (Fifth Edition ed.). UK: Prentice Hall.
4. Paribas, Bnp. (2015-2020). *Rapports Annuels*. Alger. Consulté le mars 15, 2022, sur <https://www.bnpparibas.dz>
5. Ratnovski, L. (2007). Liquidity and Transparency in bank RISK management. U.K: Bank of England and University of Amsterdam .
6. Tabash, M., & Hassan, H. (2017). Liquidity, Profitability and Solvency of UAE Banks, Acomparative study of commercial and Islamic Banks. *Academy of Accounting and Financial studies journal*, Vol 21(No 2), pp. 1-15.
7. أحلام بوعبدلي، و عائشة طيبي. (جوان، 2015). إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية -دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر للفترة 2011-2014-. *مجلة رؤى اقتصادية*(العدد 8)، الصفحات 103-120.
8. آسية كرومي. (جوان، 2016). تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية -دراسة تطبيقية خلال الفترة (2005-2014). *مجلة البشائر الاقتصادية*(العدد 5)، الصفحات 133-147.

9. الشيخ الداوي. (2009). تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء. مجلة الباحث (العدد 7).
10. أماني عزوزة. (جوان، 2017). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) -دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية-. مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 1 (العدد 4)، الصفحات 80-104.
11. بشير دريدي. (2018). قياس أثر السيولة المصرفية على العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة للفترة (2010-2015). مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11 (العدد 1)، الصفحات 139-155.
12. ريمة بودشيشة، و محمد يزيد كحول. (2021). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة "دراسة احصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة (2016-2019). مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21 (العدد 2)، الصفحات 133-147.
13. زاهية لعراف. (2020). تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية "دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير / قسم العلوم التجارية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف .
14. سارة ادوب، و سعدية قصاب. (2020). إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2001-2015) "دراسة حالة بنك البركة وسوسيتي جينيرال". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 (العدد 23)، الصفحات 83-96.
15. طارق عبد العال حماد. (2012). إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة). الإسكندرية: الدار الجامعية.
- عباس فرحات، و زاهية لعراف. (2019). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في ظل قيد السيولة. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 1 (العدد 34).
16. عبد الوهاب دادن، و رشيد حفصي. (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي AED خلال الفترة (2006-2011). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7 (العدد 2).
17. عمارة بختي. (جوان، 2018). تقييم الأداء للبنوك الإسلامية باستخدام معيار camles -دراسة حالة بنك السلام الجزائري-. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية (العدد 2)، الصفحات 84-103.
18. غسان طارق ظاهر، و علي كريم محمد. (2018). تحليل السيولة، الربحية، الرفع المالي في ضوء إدارة المخاطر المصرفية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8 (العدد 1).
19. فهد نصر حمود مزيان. (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية (الإصدار الطبعة الأولى). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع .
20. لانا نبيل زاهر. (ديسمبر، 2014). أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36 (العدد 6).
21. محمد الطيب موسى القذافي. (2012). محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية "دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة (1995-2005) (مذكرة ماجستير). ليبيا، كلية الاقتصاد / قسم المحاسبة: جامعة بنغازي.
22. محمد نواف عابد. (ديسمبر، 2018). دراسة مقارنة لتقييم الأداء المصرفي بالاعتماد على مؤشرات السيولة والربحية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للمدة (2010-2017). مجلة اقتصاديات المال والأعمال (العدد 8)، الصفحات 214-248.
23. محمود الخطيب. (2009). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع .
24. نادية سعوددي. (2018). مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية) . المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.

25. نزيهة مرسللي، و احلام بوعبدلي. (جوان, 2019). إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة (2006-2015). مجلة معارف، المجلد 14 (العدد 1)، الصفحات 340-360.
26. نصر رمضان احلاسه. (2013). دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة -دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة- (مذكرة ماجستير). كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل، غزة: الجامعة الإسلامية.
27. نعمان محصول، و سراح موصو. (ديسمبر, 2019). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة (2013-2018). مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 3 (العدد 2)، الصفحات 119-131.